



## أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات بالجزائر-دراسة تحليلية للفترة (2000-2021)

## The impact of monetary policy on the balance of payments in Algeria- an analytical study for the period (2000-2021)

عبد الهادي حنيقة<sup>1</sup>، رديف مصطفى<sup>2</sup><sup>1</sup> جامعة جيلالي لباس بسيدي بلعباس، مخبر تسيير مؤسسات (الجزائر)، [hanifa.abdelhadi@dl.univ-sba.dz](mailto:hanifa.abdelhadi@dl.univ-sba.dz)<sup>2</sup> جامعة جيلالي لباس بسيدي بلعباس، مخبر إدارة الابتكار والتسويق (الجزائر)، [redif.cur@gmail.com](mailto:redif.cur@gmail.com)

تاريخ الاستلام : 2023/04/27 ؛ تاريخ المراجعة : 2023/06/20 ؛ تاريخ القبول : 2024/07/07

## الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر وفعالية السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2021). لتحقيق هذا الهدف، تم التطرق إلى الأسس النظرية لكل من السياسة النقدية وميزان المدفوعات وواقعهما في الجزائر، مع التركيز على العلاقة التي تربط بينهما من خلال متغيري سعر الصرف والكتلة النقدية. خلصت الدراسة إلى نتائج بارزة، أهمها التأثير الإيجابي الواضح للإصلاحات والتعديلات على المنظومة المصرفية الجزائرية وتحسن معظم المؤشرات الاقتصادية. ومع ذلك، أظهرت الدراسة محدودية فعالية السياسة النقدية في التأثير على ميزان المدفوعات بسبب التركيز الكبير للتداول النقدي خارج القطاع المصرفي والاعتماد المفرط للاقتصاد الجزائري على صادرات النفط، التي تتميز بطلب غير مرن لا يتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار الصرف.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، ميزان المدفوعات، الجزائر.

تصنيف JEL: D4. D49.

## Abstract:

This study aims to demonstrate the impact and effectiveness of monetary policy on the balance of payments in Algeria during the period (2000-2021). To achieve this goal, the theoretical foundations of both monetary policy and the balance of payments were addressed, along with their realities in Algeria, with a focus on the relationship between them through the variables of exchange rate and money supply. The study concluded with significant findings, notably the clear positive impact of reforms and adjustments on the Algerian banking system and the improvement of most economic indicators. However, the study also showed the limited effectiveness of monetary policy in influencing the balance of payments due to the substantial focus of monetary transactions outside the banking sector and the excessive reliance of the Algerian economy on oil exports, which have inelastic demand that is not significantly affected by exchange rate fluctuations.

**Keywords:** Monetary policy, Balance of payments, Algeria.**JEL classification :** D4, D49.

## مقدمة:

تعتبر السياسة النقدية جزءًا حيويًا من السياسة الاقتصادية الكلية، حيث تلعب دورًا فعالًا في تنظيم عرض النقود والتحكم في السيولة النقدية والائتمان، وذلك بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي والحد من الاختلالات الخارجية، خاصة ما تعلق بتوازن ميزان المدفوعات. يُعد ميزان المدفوعات أحد أبرز الأهداف التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها، نظرًا لأن أي اختلال فيه ينعكس سلبيًا على النشاط الاقتصادي، وتزداد أهميته في التحليل الاقتصادي كونه يعكس تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من حيث درجة الاستقرار، مرونة المتغيرات، واستجابة المؤشرات المالية والنقدية، بالإضافة إلى ديناميكية المعاملات التجارية والقدرة التنافسية على المستوى الدولي.

مثلها مثل باقي دول العالم تحاول الجزائر ضبط توازن ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ككل، لذا سعت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ تدابير متعددة للخروج من الأزمات وإعادة التوازنات الداخلية والخارجية، كان أول هذه التدابير هو تبنى اقتصاد السوق مع إصلاحات اقتصادية متتابة شملت مختلف القطاعات، سواء الذاتية منها أو التي جاءت في إطار الاتفاق مع الهيئات الدولية، بالإضافة إلى صدور قانون النقد والقرض رقم 10/90. حيث أن مسار الإصلاحات لم يتوقف عند إنهاء تطبيق برامج التعديل الهيكلي، بل تواصل مع بداية الألفية الثالثة بجملة من الإجراءات وعدد من البرامج التنموية، وعلى الرغم من هذه الجهود لا يزال التغيير مستمرًا نتيجة استمرار الأزمات وظهور أزمات جديدة أكثر تعقيدًا، مثل أزمة كوفيد-19 في عام 2019.

يشهد الاقتصاد الجزائري حاليًا انفتاحًا متزايدًا على العالم الخارجي، مما يفرض على الدولة ضرورة المحافظة على التوازنات الخارجية لضمان الاستقرار الاقتصادي. في هذا السياق تصاغ إشكالية دراستنا على النحو التالي: إلى أي حد يمكن للسياسة النقدية في الجزائر أن تؤثر في ميزان المدفوعات خلال الفترة

(2000-2021)؟

بناء على الإشكالية الرئيسية يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- للسياسة النقدية دور فعال في تحقيق رصيد موجب في ميزان المدفوعات الجزائري؛
  - من خلال التحكم في سعر الصرف الدينار الجزائري يمكن للسياسة النقدية تعديل رصيد ميزان المدفوعات؛
  - تأثير السياسة النقدية على ميزان المدفوعات من خلال المعروض النقدي محدود.
- أهداف الدراسة:** نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف التالية:
- التعرف على الأسس النظرية للسياسة النقدية وميزان المدفوعات؛
  - توضيح مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)؛
  - إعطاء صورة واضحة لميزان المدفوعات الجزائري وأهم المشكلات التي واجهها خلال فترة الدراسة؛
  - معرفة أثر متغيرات السياسة النقدية على ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2021).

**أهمية الدراسة:** تستند أهمية هذه الدراسة من أهمية متغيراتها والمتمثلة في السياسة النقدية، كونها الوسيلة الفعالة في يد الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية المستقرة. وكذا ميزان المدفوعات باعتباره يعكس درجة التقدم الدولة، حيث يمكننا من تحديد مركزها المالي بالنسبة للعالم الخارجي، ولما لهما من علاقة فيما بينهما ارتبينا لتتبع مسارهما في الجزائر من خلال الفترة 2000-2021.

**منهج الدراسة:** اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال وصف ملاح السياسة النقدية وميزان المدفوعات في الجزائر، والمنهج التحليلي من خلال عرض البيانات والجداول وتحليلها بغية التوصل إلى الأهداف المنشودة للبحث.

**تقسيمات الدراسة:** تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية التالية:

أولاً: الأدبيات التطبيقية للدراسة.

ثانياً: الأدبيات النظرية للدراسة.

ثالثاً: دراسة تحليلية لأثر متغيرات السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).

#### أولاً: الأدبيات التطبيقية للدراسة

يتضمن هذا الجزء مجموعة من الدراسات التطبيقية السابقة ذات الصلة المباشرة بموضوع دراستنا الحالية، والتي تمثلت في أوراق علمية منشورة في مجلات دولية محكمة. نذكرها كما يلي.

#### دراسة موساوي أمال، فطيمة مشتر (2018) بعنوان:

دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر وهذا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2017، ومن أجل بلوغ هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج التحليلي لتحديد العلاقة بين المتغيرات المعتمدة في الدراسة والتي تمثلت في: سعر الصرف، الكتلة النقدية، سعر الفائدة (باعتبارها متغيرات ممثلة عن السياسة النقدية) مع ميزان المدفوعات. وقد خلصت الدراسة إلى أن لسعر الصرف وسعر الفائدة تأثير نسبي على ميزان المدفوعات في حين عدم وجود تأثير للكتلة النقدية عليه.

#### دراسة كيفاني شهيدة (2020) بعنوان:

دور السياسة النقدية في معالجة الاختلال ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2016).

هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى إعطاء نظرة مختصرة حول السياسة النقدية وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2016، وبغية الوصول إلى هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج القياسي واستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة FMOOLS، ومع الاستعانة بالمعروض النقدي، الناتج المحلي، سعر البترول كمتغيرات مستقلة ممثلة للسياسة النقدية وميزان المدفوعات كتغير تابع. توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها، وجود أثر سلبي ضعيف للكتلة النقدية على ميزان المدفوعات وأثر إيجابي لكل من الناتج المحلي وسعر البترول على ميزان المدفوعات بالجزائر خلال فترة الدراسة.

#### دراسة Djelti Nadjia, Baroudi Naima (2020) بعنوان:

**L'impact de la politique monétaire sur la balance extérieure d'Algérie Etude économétrique Période (1996-2018)**

هدفت هذه الدراسة لإثبات فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1996-2018)، إذ تم تقديم لمحة عن السياسة النقدية ومتغيراتها المتمثلة في كل من سعر الصرف الرسمي، التضخم، السعر الفائدة الحقيقية ومتوسط سعر النفط، وأظهرت نتائج الدراسة القياسية فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي كما أن التغيرات في ميزان المدفوعات ناجمة عن تغير في المتغيرات التفسيرية المدرجة في النموذج بنسبة 80,7 %.

#### دراسة زعيتري فاطمة، بن خليف طارق (2021) بعنوان:

دراسة تحليلية لسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

سعت هذه الدراسة إلى تحليل السياسة النقدية في الجزائر وذلك من خلال ربطها وحصر دورها المهم في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية، ومن خلال تطبيق التحليل بالمركبات الأساسية ACP، تم التوصل على وجود أثر إيجابي بين المتغيرات الكلية المدروسة والسياسة النقدية في الجزائر.

#### دراسة زواد نجاة (2022) بعنوان:

**The Impact of monetary policy on the balance of payments in Algeria during the period 1990-2021**

سعت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)، ومن أجل هذا الهدف تم تطبيق المنهج القياسي والاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ العشوائي. تم الوصول أن هناك تأثير محدود لسعر الخصم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في حين لا يوجد تأثير للمعروض النقدي على ميزان المدفوعات.

## ثانيا: الأدبيات النظرية للدراسة

### 1. مفهوم السياسة النقدية ومراحل تطورها

#### 1.1. مفهوم السياسة النقدية

يعود ظهور مصطلح السياسة النقدية إلى القرن التاسع عشر في الفكر الاقتصادي، إذ تجاوزت المفهوم الحيادي مع تطور النظريات النقدية إلى غاية بلوغها مرحلة تعظيم دور النقود والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي. (بن عمرة و مقراني ، 2021) كما أن تضافر الاهتمام بالسياسة النقدية من قبل الاقتصاديين كان نتيجة استخدامها في حل المشكلات التي كانت نتاج الدورات الاقتصادية المتكررة، إلى أن أصبحت جزءا من السياسة الاقتصادية للدولة التي تهدف إلى التأثير في مجرى الفعاليات الاقتصادية وأحكامها بالاتجاه الذي يضمن تحقيق الغايات العامة للاقتصاد. (fadhel, 2019)

تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات التي من خلالها تستطيع السلطات النقدية ضبط عرض النقد ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين. (حميد ، 2018) وبصورة أوضح السياسة النقدية هي العمليات المتخذة من قبل السلطات النقدية (البنك المركزي) والتي محورها التحكم في كمية النقود المتداولة وأسعار الفائدة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بصفة عامة، والمتتمثلة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، التشغيل الكامل والحفاظ على الاستقرار النقدي. (حسيبة ، 2016) وقد تكون السياسة النقدية تضخمية أو انكماشية حسب الوضع الاقتصادي السائد، الانكماشية لتقليل المعروض النقدي للحد من التضخم والتوسعية هي تحفيز النشاط الاقتصادي لمكافحة البطالة في الركود. (lawrence olisaemeka ufoeze & and others, 2018)

#### 2.1. مراحل تطور السياسة النقدية

تطور السياسة النقدية مرتبط بتطور الفكر الاقتصادي وتأثره بعدد من المفكرين والأحداث الاقتصادية. فالتضخم الذي شهدته إسبانيا وفرنسا في القرن السادس عشر كان دافعا لظهور أبحاث حول السياسة النقدية، وفي القرن السابع عشر أدت المشاكل المالية في بريطانيا والصراع في الولايات المتحدة الأمريكية بين النقود الورقية والمعدنية إلى تعميق البحث حول دور السياسة النقدية في هذه الاقتصادات. بالإضافة إلى ذلك، فإن المشاكل الأخرى وعدم الاستقرار الاقتصادي جعلتا من السياسة النقدية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للدولة. (عبد الحميد، 2013) وبصورة عامة، يمكن تلخيص مراحل تطور السياسة النقدية في أربعة مراحل موضحة في الجدول التالي.

الجدول رقم (01): مراحل تطور السياسة النقدية

| المرحلة | الفترة        | الفكر الاقتصادي        | أهم روادها                      | السياسة المعتمدة     |
|---------|---------------|------------------------|---------------------------------|----------------------|
| الأولى  | قبل أزمة 1929 | الكلاسيكي              | Irving Fisher (1867-1947)       | السياسة النقدية      |
| الثانية | (1929-1950)   | الكينزي                | John Maynard Keynes (1883-1946) | السياسة المالية      |
| الثالثة | (1951-1982)   | النقدوي                | Milton Friedman (1912-2006)     | السياسة النقدية      |
| الرابعة | بعد 1982      | الجدل الكينزي والنقدوي | Walter Heller (1915-1987)       | السياساتين متكاملتين |

المصدر: (غربي، 2018)

### 2. مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته

#### 1.2. مفهوم ميزان المدفوعات

تُسجل كافة العمليات والبيانات التجارية التبادلية بين الدول في ميزان المدفوعات، والذي يوفر صورة واضحة عن الحالة الاقتصادية لدولة معينة. وقد تعددت المفاهيم المرتبطة به، وفيما يلي نذكر بعضاً منها.

- يعرف ميزان المدفوعات على أنه السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة. كما يوصف أيضاً على أنه تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين

الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية. (السيد محمد، 2009) ميزان المدفوعات هو بيان يوضح كافة المعاملات الاقتصادية التي تجري بين بلد وبقية بلدان العالم، هذه المعاملات تشمل الصادرات والواردات وجميع حركات رؤوس الأموال المختلفة، لهذا فإن ميزان المدفوعات يتألف من موازين فرعية التالية: الحساب العمليات الجارية، حساب رأس المال، ميزان حركة الذهب والنقد الأجنبي وحساب السهو والخطأ. (شيعان ضمير و الحمري، 2009) - يعتبر ميزان المدفوعات الصورة المكثفة للعلاقات الاقتصادية الدولية، وبين صافي تعامل الاقتصاد في علاقته مع اقتصاديات العالم الآخر، وتعبير آخر هو الصورة المحاسبية لهذه العلاقة. والمعاملات التي يجري تسجيلها في ميزان المدفوعات ويمكن تقسيمها إلى:

- معاملات تجارية: تشمل حركة السلع والخدمات من وإلى الدولة، ويسمى الميزان التجاري أو الحساب الجاري.

- معاملات رأسمالية: تشمل حركة رؤوس الأموال من وإلى الدولة، ويسمى الميزان الرأسمالي. (فليح ، 2001)

## 2.2. أهمية ميزان المدفوعات

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالات خاصة تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد، بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها هذه البيانات، لذا فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية يعد مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك راجع للأسباب التالية:(السيد محمد، 2009) - إن هيكل المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقدرته على التكيف مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، حيث يظهر حجم وهيكل الصادرات والواردات، بالإضافة إلى عوامل مؤثرة مثل حجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف؛ - ميزان المدفوعات يعكس قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية، ويظهر تأثير السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم ونوع سلع التبادل، مما يساعد في متابعة مدى تطور البنية الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية؛ - يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة في تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد، سواء في تخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو في وضع السياسات المالية والنقدية، حيث أن المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأفراد في مجالات التمويل والتجارة الخارجية؛

- تعكس المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة بالعالم الخارجي نتيجة اندماجها في الاقتصاد العالمي، وبالتالي تُظهر الوضع الخارجي للدولة؛ - يوفر ميزان المدفوعات معلومات حول المبادلات التي ترتب التزامات تجاه الغير، والمعاملات التي تغطي هذه الالتزامات؛ - من خلال دراسة ميزان المدفوعات يمكن التعرف على درجة نمو الدولة، حيث تكون صادرات الدول الصناعية المتقدمة غالباً من السلع المصنعة، بينما تكون وارداتها من المواد الخام والسلع الغذائية. على العكس، تعتمد الدول النامية في صادراتها على المواد الأولية، وغالباً على عدد محدود جداً من المواد الخام، في حين تكون وارداتها من السلع المصنعة وأحياناً بعض المواد الأولية.

ثالثاً: دراسة تحليلية لأثر متغيرات السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

### 1. واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

ابتداءً من عام 2000، دخل الاقتصاد الجزائري في مرحلة تطويرية جديدة تميزت بالعديد من التحولات والتغيرات الاقتصادية، خصوصاً على المستوى الخارجي، يعود ذلك بشكل كبير إلى الأحداث الدولية التي أدت إلى ارتفاع أسعار البترول فيما يعرف بـ "الطفرة النفطية"، هذه الطفرة وفرت للاقتصاد الجزائري "بجوحة مالية" ما أتاح للحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة فرصة لتبني مجموعة من الإصلاحات التي أثرت على مسار السياسة النقدية الحالية (كيفاني، 2020).

من بين هذه الإصلاحات كانت هناك تعديلات جوهرية على قانون النقد والقرض رقم 10/90، حيث تم تكييفه ليتماشى مع الوضع الاقتصادي الحالي وتطلعاته المستقبلية. إضافةً إلى ذلك، تبنت الحكومة برامج تنموية جديدة تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، هذه الإصلاحات والبرامج لم تساهم فقط في تحسين أداء الاقتصاد الكلي، بل أيضاً في تحسين الأطر القانونية والمؤسسية التي تحكم السياسة النقدية في الجزائر.

### 1.1. إصلاحات قانون النقد والقرض

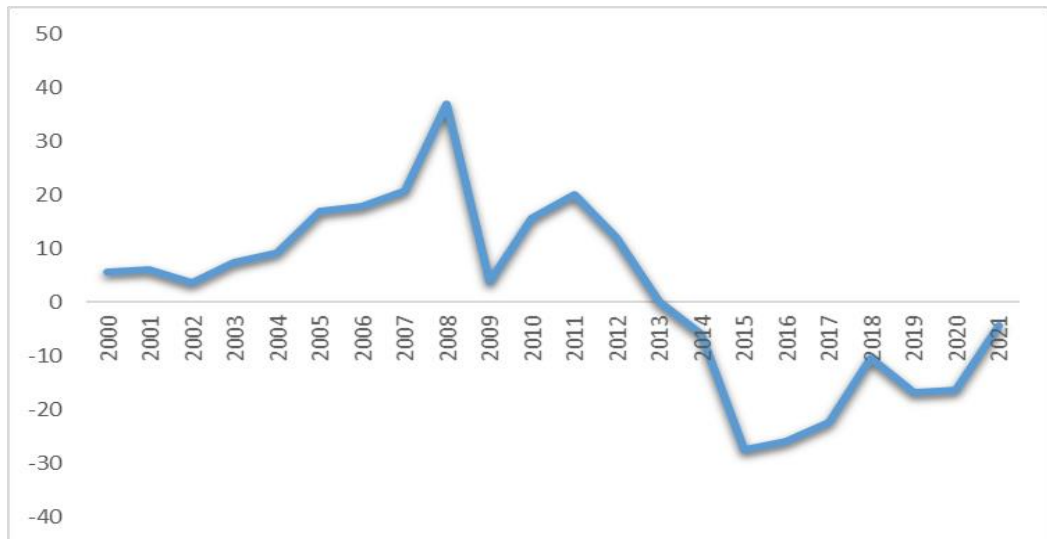
- الأمر رقم 01/01 المؤرخ في 27 فبراير 2001، الذي عدل وأكمل قانون 10/90، يتناول الجوانب الإدارية لإدارة البنك المركزي، بموجب هذا التعديل يتصرف مجلس النقد والقرض كمجلس إدارة للبنك المركزي وكسلطة إدارية تصدر تنظيمات نقدية ومالية ومصرفية. يتضح من خلال هذه المادة أن المشرع يهدف إلى إنشاء مجلسين: أحدهما للإدارة، والآخر مكلف بالشؤون النقدية والعمليات المصرفية.
  - الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003، صدر في ظل ضعف كبير في أداء الجهاز المصرفي، خاصة بعد إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، هدف هذا الأمر إلى تعديل العديد من مواد قانون النقد والقرض لتمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل وتعزيز الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي، بالإضافة إلى توفير حماية أفضل للبنوك والمودعين. (موساوي و مشتر، 2018)
  - الأمر رقم 04/10 المؤرخ في 29 أوت 2010، جاء لتكملة النقص التي ظهرت في الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض 2003، حيث برزت اختلالات في السياسة النقدية المتبعة وآليات مراجعة المصارف والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى تغير نمط التسجيل المحاسبي والرغبة في تحديث خدمات البنوك لتتوافق مع البيئة الدولية.
  - الأمر رقم 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، جاء هذا الإصلاح ليعدل ويتمم الأمر الصادر في 2003 المتعلق بالنقد والقرض. أدرجت المادة 45 التي تنص على أنه بغض النظر عن أي حكم مخالف يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشر للسندات المالية التي تصدرها الخزينة من أجل المساهمة في:
    - تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛
    - تمويل الدين العمومي الداخلي؛
    - تمويل الصندوق الوطني للاستثمارات؛
    - توازن ميزان المدفوعات.
  - الأمر رقم 2021/02 المؤرخ في 10 جوان 2021، يتضمن برنامج خاص لإعادة التمويل لمدة سنة واحدة ابتداء من تاريخ 01/07/2021، يمكن في عمليات التنازل المؤقت لتدفقات السيولة التي تم تحقيقها بمبادرة من بنك الجزائر وتمتد هذه العمليات لفترات استحقاق مدتها 12 شهرا قابلة للتجديد مرتين. تنص المادة 5 من نفس القانون على أن السندات التي يقبلها بنك الجزائر كضمان بموجب العمليات الخاصة لإعادة التمويل هي الأذونات التي تصدرها الخزينة العمومية في إطار إعادة شراء القروض المجمعة. (أنظمة عام 2021، بنك الجزائر)
- ## 2.1. البرامج التنموية
- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، هو برنامج الاستثمارات العمومية خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري، ويتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية للطلب الكلي الفعال، ففي حالة الركود الاقتصادي وافترض عدم التشغيل الكامل يؤدي زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار إلى زيادة الطلب الكلي الفعال، مما يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي ومستوى التشغيل، وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص البطالة. ونتيجة لذلك شهد الاقتصاد الجزائري انتعاشاً ملحوظاً.
  - برنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، جاء لمواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها حيث خصص له غلاف مالي قدر بـ 4203 مليار دينار جزائري، هدف إلى تطوير البنية التحتية والموارد البشرية وتحديث الاقتصاد، خاصة في مجالات التكنولوجيا والإعلام والاتصال بالإضافة إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للسكان.
  - برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، سطرت الدولة هذا البرنامج لتوطيد النمو الاقتصادي بغلاف مالي قدر بـ 21214 مليار دينار جزائري، لتكميل ما وصل إليه البرنامج السابق. (عقوب، بوقجان، و بوفغول، 2018)
  - برنامج النمو الاقتصادي (2015-2019)، أقرت الحكومة الجزائرية خطة خماسية جديدة بميزانية قدرها 22100 مليار دينار جزائري، لدعم مسيرة النمو والتنمية السابقة، شمل البرنامج دعم المشاريع السكنية وتنمية الصناعات الغذائية من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي ودعم السياحة والصناعات الحرفية، بالإضافة إلى إنشاء خطوط جديدة للطرق والسكك الحديدية وتشجيع المشاريع الخاصة بالشباب والرياضة وتوفير فرص عمل. (بشيك، 2019)

## 2. مسار ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2021)

يتميز الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة، بمحائص سلبية تنبع من عاملين رئيسيين. أولاً، العوامل التاريخية المترتبة على الآثار السلبية للاستعمار والتي تتضمن تشوه وهشاشة البنية التحتية والاعتماد الكبير على الخارج، ثانياً، العلاقات الاقتصادية العالمية غير المتكافئة بين الدول الصناعية والدول النامية مما يؤدي إلى عدم استقرار أسعار الصادرات.

الجزائر تعتبر دولة أحادية التصدير، حيث تشكل المحروقات أكثر من 90% من صادراتها، وتقلبات أسعار هذه الأخيرة تؤثر بشكل كبير على رصيد ميزان المدفوعات، لذا من الضروري أن تكون الدولة احتياطات دولية كبيرة لمواجهة العجز المتوقع في ميزان المدفوعات، في ظل غياب استقرار الأسعار. كما أن القطاع الإنتاجي في الدول النامية بما في ذلك الجزائر يعاني من نقص التنوع وضعف البنية مما يشكل عائقاً أمام تحقيق تنمية قوية، بالإضافة إلى ذلك يفتقر هذا القطاع إلى التكنولوجيا الحديثة واليد العاملة المؤهلة، وهي أمور ضرورية لتطوير القطاعات التقليدية التي تُعد قاعدة انطلاق التنمية. الدول المتقدمة أولت اهتماماً كبيراً لهذه القطاعات، معتمدة على الآلات والمعدات المتطورة التي تتطلب تكنولوجيا عالية وعمالة مؤهلة مما أدى إلى فجوة كبيرة في الإنتاج بين الدول المتقدمة والنامية، في المقابل تعتمد الدول النامية بشكل كبير على وسائل تقليدية في إنتاجها مما يضعف كمية ونوعية الإنتاج. (كيفاني، 2020) ومن خلال الشكل التالي نوضح تطورات الحاصلة في رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2021.

الشكل رقم (01): تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2021)



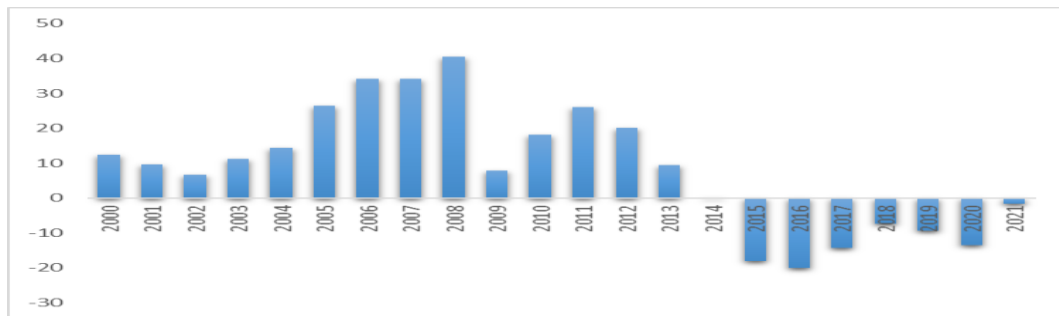
المصدر: (من إعداد الباحثين استناداً إلى موقع بنك الجزائر)

يُظهر الشكل أن ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة قد شهد تذبذبات بين الفائض والعجز. الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 تميزت بفوائض متزايدة سنة بعد سنة، حيث بلغت أعلى قيمة لها 36.99 مليار دولار، بفضل الفوائض الكبيرة في الميزان التجاري الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، على الرغم من العجز المسجل في حساب رأس المال، لكن هذا الفائض سرعان ما تراجع إلى 3.86 مليار دولار في عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية التي مست كل الاقتصاديات ولاسيما الاقتصاد الجزائري، ثم عاود الارتفاع إلى 15.58 مليار دولار في عام 2010 و20.14 مليار دولار في عام 2011 نتيجة ارتفاع أسعار النفط، مما مكن الجزائر من مواصلة برامجها وخططها التنموية.

بدأت العجزات تظهر في ميزان المدفوعات اعتباراً من عام 2014 بسبب الانخفاض النسبي في أسعار النفط وضعف الصادرات غير النفطية، بالإضافة إلى ارتفاع الواردات بنسبة تفوق 40%. في عامي 2019 و2020، ازدادت العجزات بسبب التأثيرات السلبية للأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وانخفاض عائدات القطاع النفطي بنسبة 33.65%.

في عام 2021، شهد تطور رصيد ميزان المدفوعات انخفاضاً حاداً مصاحباً لعجز في الميزان التجاري، الذي قدر بـ 1.71 مليار دولار (الشكل 02)، نتيجة الزيادة في الصادرات السلعية، ولا سيما صادرات الهيدروكربونات التي بلغت 14.941 مليار دولار في عام 2021 بعد أن كانت 10.179 مليار دولار في عام 2020، وهذا تفاق مع انخفاض في الواردات السلعية.

الشكل رقم (02): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2021)



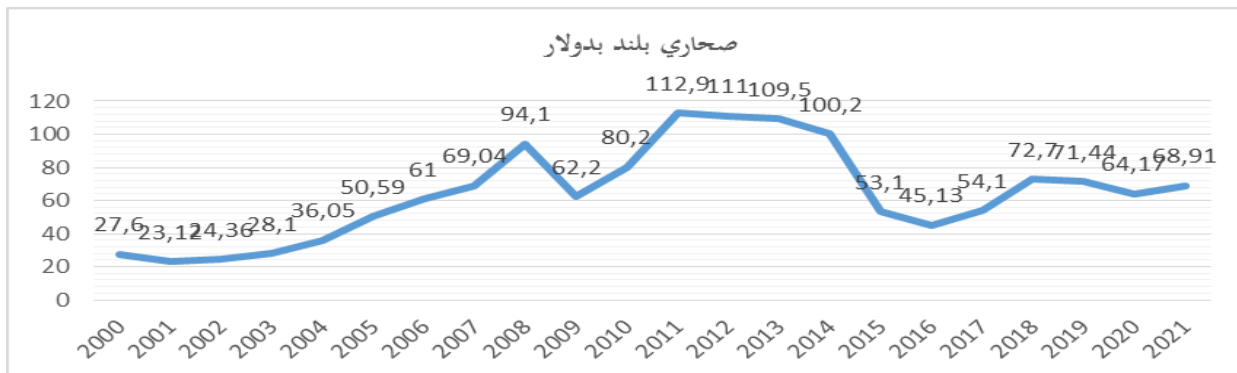
المصدر: (من إعداد الباحثين استناداً إلى موقع بنك الجزائر والنشرة الإحصائية الثلاثية سنة 2021).

من الواضح ارتباط ميزان المدفوعات في الاقتصاد الجزائري بالتغيرات الحاصلة في الميزان التجاري، والذي يترجم مداخيل التجارة الخارجية مصدرها صادرات القطاع النفطي، حيث بلغت إجمالي الإيرادات من المحروقات سنة 2021 حوالي 6956.8 مليون دولار، أما الصادرات خارج قطاع المحروقات (FOB) على الرغم من أنها لا تزال منخفضة ولكنها تجاوزت 9.94% سنة 2021.

بناءً على تحليلنا لتطورات ميزان المدفوعات في الجزائر، يظهر أن النفط يلعب دوراً حيوياً في تحقيق فوائض أو نتائج إيجابية فيه. منذ اكتشاف النفط في الجزائر في منتصف القرن العشرين، أصبح هذا المورد الطبيعي الثمين محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي والتنمية، وقد ساعدت عائدات النفط على تحسين مستوى المعيشة في البلاد ودعم النمو الاقتصادي وتمكنت الجزائر في بعض الفترات من تحقيق فوائض مالية كبيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

في فترات ارتفاع أسعار النفط كما حدث خلال الطفرة النفطية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تمكنت الجزائر من تحقيق فوائض مالية كبيرة، مما سمح بتنفيذ برامج تنموية واسعة، ولكن في فترات انخفاض الأسعار كما حدث في أعقاب الأزمة المالية العالمية في 2008 وانخفاض أسعار النفط في منتصف العقد الثاني من القرن الحالي، واجهت الجزائر تحديات كبيرة في تمويل ميزانيتها والحفاظ على استقرارها الاقتصادي.

الشكل رقم (03): تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)



المصدر: (من إعداد الباحثين استناداً إلى موقع بنك الجزائر).

يظهر جلياً الارتفاع المستمر لأسعار النفط خلال المرحلة الألفية، من 27.6 دولاراً للبرميل في عام 2000 إلى 94.1 دولاراً للبرميل في عام 2008. هذا الارتفاع كان نتيجة للزيادة غير المسبوقة في الطلب من قبل الاقتصاديات الناشئة، مما فاجأ منظمة الأوبك التي لم تكن لديها إمدادات كافية، مما أدى إلى زيادة الأسعار. ومع ذلك، كان للأزمة المالية العالمية تأثير واضح على سوق النفط، حيث أدى تباطؤ الاقتصاد الأمريكي ودخوله في مرحلة الركود إلى انخفاض الطلب العالمي على الطاقة وتراجع سريع وكبير في أسعار النفط، لتصل إلى 62.2 دولاراً للبرميل في عام 2009، ثم ارتفعت الأسعار مجدداً لتصل إلى 109.5 دولارات للبرميل في عام 2013، مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية لتنشيط الاقتصاد الوطني. ابتداءً من عام 2014، شهدت أسعار النفط انخفاضات كبيرة حيث بلغت 53.1 دولاراً للبرميل في عام 2015 بعد أن كانت تقدر بـ 100.2 دولار في عام 2014، يعود هذا الانخفاض إلى "الصدمة النفطية" التي يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من النفط، بالإضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) وتضاءل سلطتها في تحديد الأسعار مع ظهور منتجات بديلة للنفط ومنتجين جدد. بعد ذلك، انتعشت أسعار النفط تدريجياً لتصل إلى 72.7 دولاراً للبرميل في عام 2018 بسبب زيادة الطلب، لكن هذا الانتعاش لم يدم طويلاً حيث أدت الأزمة الصحية العالمية التي تسببت بها جائحة كوفيد-19 إلى أزمة اقتصادية شاملة أثرت على جميع بلدان العالم وأدت إلى اختلال شامل في مختلف مؤشرات الاقتصاد، بما في ذلك أسعار النفط التي تعرضت لانخفاضات جديدة.

### 3. علاقة السياسة النقدية بميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

لتوضيح ودراسة أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات ارتأينا لتحليل وضبط العلاقة التي تربط بين بعض من محددات السياسة النقدية في الجزائر وميزان المدفوعات كما يلي.

الجدول رقم (02): أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر بمليار دولار خلال الفترة (2000-2021)

| السنوات | رصيد حساب رأس المال | رصيد الخارجي الجاري | صادرات الخروقات | رصيد الميزان التجاري | رصيد ميزان المدفوعات |
|---------|---------------------|---------------------|-----------------|----------------------|----------------------|
| 2000    | -1.36               | 8.93                | 21.06           | 12.3                 | 5.57                 |
| 2001    | -0.87               | 7.06                | 18.53           | 9.61                 | 6.19                 |
| 2002    | -0.71               | 4.37                | 18.11           | 6.7                  | 3.66                 |
| 2003    | -1.31               | 8.84                | 23.99           | 11.14                | 7.44                 |
| 2004    | -1.87               | 11.12               | 31.55           | 14.27                | 9.25                 |
| 2005    | -4.24               | 12.18               | 45.59           | 26.47                | 16.95                |
| 2006    | -11.22              | 28.95               | 53.61           | 34.06                | 17.93                |
| 2007    | -0.99               | 30.59               | 59.61           | 34.24                | 20.80                |
| 2008    | 2.54                | 34.45               | 77.19           | 40.52                | 36.99                |
| 2009    | 3.45                | 0.41                | 44.41           | 7.78                 | 3.86                 |
| 2010    | 3.42                | 12.16               | 46.12           | 18.2                 | 15.58                |
| 2011    | 2.37                | 17.74               | 71.61           | 25.96                | 20.14                |
| 2012    | -0.361              | 12.41               | 70.58           | 20.17                | 12.06                |
| 2013    | -1.019              | 1.15                | 63.32           | 9.38                 | 0.13                 |
| 2014    | 3.39                | -9.27               | 58.46           | 0.45                 | -5.88                |

|      |       |        |       |        |        |
|------|-------|--------|-------|--------|--------|
| 2015 | -0.24 | -27.28 | 33.08 | -18.08 | -27.54 |
| 2016 | 0.18  | -26.21 | 27.91 | -20.12 | -26.03 |
| 2017 | 0.31  | -22.10 | 33.20 | -14.41 | -22.5  |
| 2018 | 0.87  | -16.69 | 38.90 | -7.46  | -10.42 |
| 2019 | 0.03  | -16.95 | 35.31 | -9.32  | -16.93 |
| 2020 | 2.34  | -18.71 | 20.02 | -13.62 | -16.37 |
| 2021 | 0.38  | -3.02  | 6.96  | -1.71  | -4.33  |

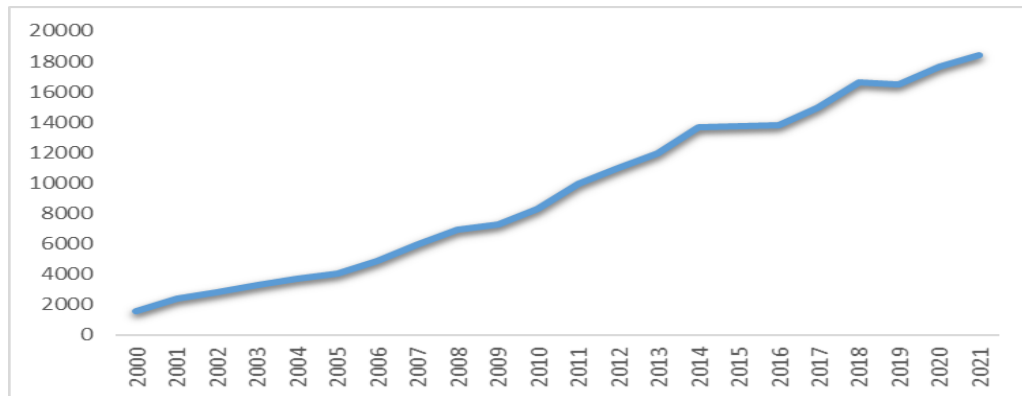
المصدر: (من إعداد الباحثين استناداً إلى موقع بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2018، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2021).

### 1.3. علاقة الكتلة النقدية بميزان المدفوعات

تعرف الكتلة النقدية على أنها كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، حيث تتكون الكتلة النقدية في الجزائر (M2) من النقود القانونية وودائع تحت الطلب التي تمثل الكتلة النقدية بالمفهوم الضيق (M1) بالإضافة إلى ودائع الأجل. (عدوان و بن سماعيل، 2022)

تعتمد السياسة النقدية على كمية المعروض النقدي لتأثير على ميزان المدفوعات، حيث أنه في حالة تسجيل رصيد سالب أي عجز يتم تبني سياسة نقدية انكماشية تقضي بتخفيض المعروض من النقود المتداولة من خلال الاعتماد على أدواتها الكمية المختلفة، فتخفيض الأسعار يجلب الطلب على السلع المحلية وبالتالي زيادة الصادرات هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن انخفاض السيولة يكبح الطلب على الواردات مع جلب رؤوس أموال أجنبية للدولة مما يساهم في زوال العجز وتحسن رصيد ميزان المدفوعات. (يحدث العكس في حالة فائض تبني سياسة نقدية توسعية).

#### الشكل رقم (04): تطور الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)



المصدر: (من إعداد الباحثين استناداً إلى موقع بنك الجزائر).

يظهر الشكل أعلاه تطوراً ملحوظاً للكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة، ويعزى ذلك إلى الارتفاع المستمر في أسعار النفط في الأسواق الدولية مما انعكس بطبيعة الحال على الكتلة النقدية، فقد تضاعفت الكتلة النقدية (M2) في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2021، حيث بلغت قيمتها 18,441.9 مليار دينار في عام 2021 بعد أن كانت تُقدر بـ 1,559.9 مليار دينار في عام 2000.

من خلال ملاحظتنا لمعطيات الجدول رقم (02)، يتبين أن رصيد ميزان المدفوعات سجل انخفاضاً قدره 3.66 مليار دولار في عام 2002 بعد أن كان الفائض يقدر بـ 6.19 مليار دولار في عام 2001. في المقابل، نمت الكتلة النقدية خلال نفس الفترة لتصل إلى 2,836.9 مليار دينار في عام 2002 بعد أن كانت تُقدر بـ 2,403.1 مليار دينار في عام 2001، مما يدل على أن المعروض النقدي لم يكن له أثر كبير نتيجة انخفاض الصادرات في تلك الفترة.

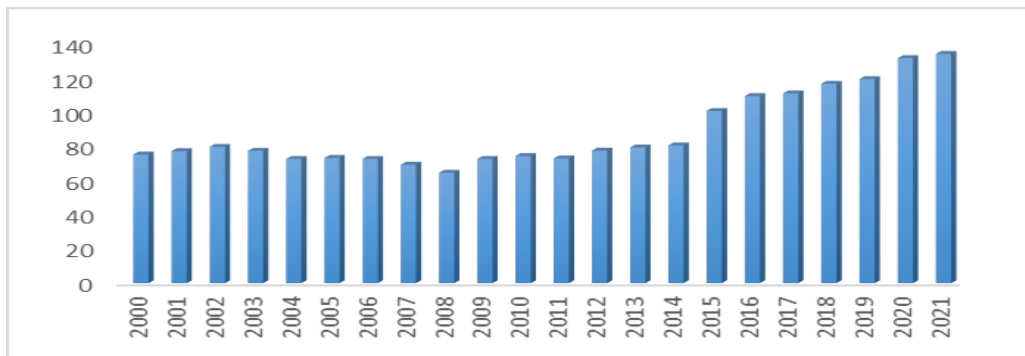
ابتداءً من عام 2002 إلى عام 2008 سجل ميزان المدفوعات فوائض متتالية، حيث بلغ أعلى فائض خلال فترة الدراسة 36.99 مليار دولار في عام 2008، بالمقابل تزايدت الكتلة النقدية لتصل إلى 6,956 مليار دينار في عام 2008. لم ينعكس هذا التزايد في الكتلة النقدية على الصادرات التي شهدت ارتفاعاً كبيراً من 18.11 مليار دولار إلى 77.19 مليار دولار في عام 2008، في حين عرفت الواردات عجزاً قدره 37.40 مليار دولار، كما لم يؤثر هذا التزايد على حساب رأس المال الذي كان في حالة عجز مستمر -0.71 مليار دولار في عام 2002، -11.22 مليار دولار في عام 2006، و-0.99 مليار دولار في عام 2007، مع تحسن طفيف ليتخطى العجز بـ 2.54 مليار دولار في عام 2008. وفي عام 2009 سجل ميزان المدفوعات انخفاضاً حاداً قدره 3.86 مليار دولار، بينما واصلت الكتلة النقدية ارتفاعها لتصل إلى 7,292.7 مليار دينار في نفس السنة. تحسن الفائض في ميزان المدفوعات لاحقاً نتيجة تحسن الميزان التجاري الناتج عن ارتفاع صادرات المحروقات، كما أن تنفيذ الحكومة الجزائرية للتمويل غير التقليدي في السنوات الأخيرة أدى إلى زيادة الكتلة النقدية، لكننا نلاحظ العجزات المتتالية لرصيد ميزان المدفوعات نتيجة انخفاض أسعار البترول مما يعني تراجع إجمالي الصادرات.

بالتالي، لم يكن للكتلة النقدية تأثير واضح على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة، مما يشير إلى عدم قدرتها على إعادة التوازن وتعديل الاختلاف فيه. هذا يعني أن التعديلات في الكتلة النقدية لن تؤدي بالضرورة إلى تحسين العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، لأن القنوات التي يتم من خلالها عادةً تحقيق هذا التوازن، مثل تأثير السياسة النقدية على الاستيراد والتصدير، تكون معطلة أو ضعيفة الفعالية، السبب في ذلك يعود إلى وجود كمية كبيرة من النقد المتداول بين الأفراد والشركات خارج النظام المصرفي، حيث أن الكثير من الأموال يتم تداولها بشكل غير رسمي بين الناس والشركات دون أن تمر عبر البنوك أو المؤسسات المالية، هذه الظاهرة تؤدي إلى ضعف القدرة على تتبع حركة الأموال والتحكم فيها من قبل السلطات النقدية والبنوك المركزية، مما يجعل من الصعب تنفيذ سياسات نقدية فعالة وتأثيرها يبقى محدوداً.

### 2.3. علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات

يعتبر سعر الصرف مؤشراً هاماً حول الأوضاع الاقتصادية لبلد ما يكون فيه التغير عاكساً للتغيرات في الأهداف النهائية، إذ تقوم السياسة النقدية بخفض قيمة العملة بغية جلب الطلب على المنتجات المحلية ذات السعر المنخفض مقارنة بالمنتجات الأجنبية، مما يساهم في زيادة الصادرات وتحسن رصيد الميزان التجاري ومنه رصيد ميزان المدفوعات. أما في حالة فائض تقوم السياسة النقدية برفع قيمة العملة وبالتالي ترتفع الأسعار مما يقل الطلب ومنه انخفاض الفائض. كما أن في الجزائر ونتيجة لتوجهها نحو اقتصاد السوق جعلها تتبع سياسة تحرير سعر الصرف، حيث شهد سعر الصرف في فترة التسعينات ارتفاعاً حاداً ومتواصلًا، ويرجع هذا الارتفاع إلى سياسة تخفيض قيمة العملة التي تبنتها الجزائر مع مطلع التسعينات في ظل إصلاحاتها النقدية، وخاصة بموجب الاتفاقيات المنعقدة مع الهيئات المالية الدولية والتي أملت عليها شرط تخفيض قيمة الدينار ضمن إجراءاتها المتخذة في ظل سياسة سعر الصرف.

الشكل رقم (05): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2021)



المصدر: (من إعداد الباحثين استناداً إلى موقع بنك الجزائر).

خلال فترة الدراسة واستناداً إلى معطيات الجدول (02) والشكل (05)، نلاحظ أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من عام 2000 إلى عام 2013 كان مستقرًا نسبيًا، بأعلى مستوى له عند 79.68 دينار للدولار، هذا الانخفاض في قيمة العملة كان له تأثير نسبي على رصيد الميزان التجاري مما أدى إلى تسجيل قيم موجبة وفائض في ميزان المدفوعات كما كان لارتفاع صادرات المحروقات أثر إيجابي على هذا الرصيد.

أما الفترة من 2014 إلى 2021، فقد شهدت انخفاضاً كبيراً في قيمة العملة الوطنية نتيجة لتزامن الأحداث وتأثرها بالأزمة النفطية في عام 2014، وما رافقها من تقلبات في أسواق الصرف الدولية. في السنوات الأخيرة ارتفع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي نتيجة لسياسات تخفيض قيمة الدينار من قبل السلطات بهدف زيادة العائدات بالعملة المحلية والضغط من أجل تقليص فاتورة الاستيراد، كما أسهم ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار في الأسواق الدولية في هذا الانخفاض. وقد قوبل هذا الانخفاض بتسجيل عجوزات متتالية في رصيد الميزان التجاري حيث بلغ أعلى عجز 20.12 مليار دولار في عام 2016 مع انخفاض أسعار النفط وتراجع مداخيل المحروقات.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن انخفاض قيمة العملة لم يكن له تأثير كبير على ميزان المدفوعات. ومن هنا نستنتج أن استخدام السياسة النقدية في الجزائر كوسيلة لضبط ميزان المدفوعات عبر أداة سعر الصرف له تأثير ضعيف ونسبي، ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها:

- اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على صادرات المحروقات، حيث تتركز الإيرادات الجزائرية بشكل كبير في قطاع المحروقات وهو قطاع ذو طبيعة غير مرنة فيما يتعلق بتقلبات أسعار الصرف. بمعنى آخر، أن التغيرات في سعر الصرف لا تؤثر بشكل كبير على حجم أو قيمة صادرات المحروقات، نظراً لأن الطلب العالمي على هذه السلع يكون أقل تأثراً بالتغيرات في الأسعار.

- حجم النقد المتداول خارج النظام المصرفي في الجزائر يزيد من صعوبة تنفيذ سياسات نقدية فعالة فالكثير من الأموال تُتداول بشكل غير رسمي بين الأفراد والشركات دون أن تمر عبر البنوك أو المؤسسات المالية، مما يحد من قدرة السلطات النقدية على تتبع حركة الأموال والتحكم فيها.

بسبب هذه العوامل تظل قدرة السياسة النقدية على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات محدودة، فالتعديلات في سعر الصرف أو الكتلة النقدية لن تؤدي بالضرورة إلى تحسين العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات بالقدر المطلوب، لأن القنوات التي يمكن من خلالها تحقيق هذا التوازن تكون معطلة أو ضعيفة الفعالية.

#### خاتمة:

سعت الحكومة الجزائرية والسلطات العامة إلى رسم سياسة اقتصادية شاملة بمختلف وسائلها وأدواتها تهدف إلى ضمان الاستقرار النقدي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، بما في ذلك التوازن العقلائي في ميزان المدفوعات. إذ من خلال دراستنا، ركزنا على تأثير تغيرات كل من سعر الصرف والكتلة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر وهذا خلال الفترة (2000-2021). وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن تطور المنظومة المصرفية الجزائرية بدى واضحاً من خلال الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات والتعديلات الجوهرية، مع تكريس الجهود نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، هذه الجهود أثمرت عن تحسن ملحوظ في معظم المؤشرات الاقتصادية خلال الألفية الجديدة؛

- ضعف تأثير متغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، حيث أن التغيرات في سعر الصرف لم تؤدي إلى تحسين ملموس في ميزان المدفوعات، هذا الضعف في التأثير يعزى إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على صادرات المحروقات حيث أن هذه الصادرات تتمتع بطلب عالمي غير مرن لا يتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار الصرف؛

- محدودية فعالية السياسة النقدية بسبب التداول خارج النظام المصرفي، أحد أبرز العوائق أمام فعالية السياسة النقدية في الجزائر هو الحجم الكبير للنقد المتداول خارج النظام المصرفي. هذا التداول غير الرسمي للأموال يجعل من الصعب على السلطات النقدية تتبع حركة الأموال والتحكم فيها، وبالتالي يحد من قدرة السياسة النقدية على تحقيق الأهداف المرجوة بما في ذلك التأثير على ميزان المدفوعات؛

- تأثير محدود لتعديلات الكتلة النقدية، لم تكن التعديلات في الكتلة النقدية كافية لتحقيق تحسينات كبيرة في العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، ذلك يعود إلى ضعف القنوات التقليدية التي تربط بين التعديلات النقدية والتوازن في ميزان المدفوعات، مما يعني أن التأثير المتوقع للتعديلات النقدية لم يتحقق بالشكل المطلوب.

- اعتماد الدولة الجزائرية على قطاع المحروقات (النفط)، حيث أكدت الدراسة أن الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات يجعل من الصعب على السياسات النقدية أن تكون فعالة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات، فصادرات المحروقات تهيمن على إيرادات البلاد وهي ليست حساسة للتغيرات في سعر الصرف أو الكتلة النقدية بقدر القطاعات الاقتصادية الأخرى.

بناءً على النتائج المتوصل إليها أقرت الدراسة جملة من التوصيات، نذكرها فيما يلي:

- يتضح أن هناك حاجة ملحة إلى تطوير سياسات اقتصادية أكثر تنوعًا وشمولية تتجاوز الأدوات النقدية التقليدية، إذ ينبغي التركيز على تقوية النظام المصرفي الجزائري ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الإطار الرسمي، وتعزيز التنوع الاقتصادي بعيدًا عن قطاع المحروقات لتحقيق استقرار اقتصادي مستدام وتحسين ميزان المدفوعات بفعالية أكبر؛
- ليس من الممكن ضمان فعالية السياسة النقدية في التأثير واستعادة توازن المدفوعات، إذا لا بد من التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية لتحقيق هذا الهدف وعلى رأسهم السياسة المالية وسياسة العلاقات التجارية؛
- يجب الاستمرار في الإصلاحات والخطط التنموية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة، ويتطلب ذلك إطلاق رؤى تنموية بعيدة المدى تشمل كافة المجالات بما فيها التنوع الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي، ومن الضروري أن تتبنى هذه الرؤى سياسات متكاملة تهدف إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، مع التركيز على تطوير القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية.

#### المراجع:

- أحمد السريتي السيد محمد. (2009). التجارة الخارجية . الاسكندرية : الدار الجامعية.
- حسن خلف فليح . (2001). العلاقات الاقتصادية الدولية . مصر : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- عبد المطلب عبد الحميد. (2013). السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي. جمهورية مصر العربية: الدار الجامعية الاسكندرية.
- عبد الحليم عمار غربي. (2018). الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي. مطبوعات Kie publication.
- عابد بشيكر. (2019). البرامج التنموية بين الواقع وتحديات الانتقال الطاقوي بالجزائر . الملتقى العلمي الدولي الأول.
- أمال موساوي ، و فطيمة مشتر. (2018). دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2017). مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 3، العدد 6، الصفحات 151-165.
- جليل شيعان ضمير، و عقيل عبد محمد الحمري. (2009). أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات (الاقتصاد الأمريكي حالة الدراسة). مجلة العلوم الاقتصادية.
- حسن خلف حميد . (2018). دور السياسات النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في بعض الدول النفطية وغير النفطية للمدة (1990-2017) دراسة مقارنة العراق -مصر. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 107.
- شهيدة كيفاني. (2020). دور السياسة النقدية في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر (1990-2016). مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 05، العدد 01، الصفحات 99-117.
- عبد الرزاق بن عمرة ، و عبد العزيز مقراني . (2021). أثر السياسات النقدية والمالية على بعض مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2018. مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 07، العدد 01، الصفحات 94-113.
- علي عدوان، و حياة بن سماعيل. (2022). دراسة تحليلية لواقع الكتلة النقدية في الجزائر في ظل قانون النقد والقرض . دفا تر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 01، الصفحات 16-33.
- مداني حسيبة . (2016). أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي . أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس.
- موقع البنك المركزي الجزائري <https://www.bank-of-algeria.dz>
- النشرة الإحصائية الثلاثية 2021.

- التقرير السنوي 2018.
- أنظمة عام 2021 (بنك الجزائر).
- fadhel, j. (2019). impact of monetary policy on economic growth in developing countries for 1990-2015 (malaysia model). *tikrit journal for political science*, vol 15, No 107.
- lawrence olisaemeka ufoeze, & and others. (2018). effect of monetary policy on economic growth in nigeria: an empirical investigation. *annals of spiru heart University*, vol 09, No 01, pp123-140.